

قانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠٢١

باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢

العام الرابع من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل

(٢٠١٨/٢٠١٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تُعمد الأهداف العامة لإطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بزيادة الموارد الكلية مقومة بأسعار السوق الجارية لتصل إلى ٨٢٣٩ مليار جنيه ، وزيادة الناتج المحلى الإجمالى مقومًا بأسعار السوق الجارية ليصل إلى ٦,٠٥٧ مليار جنيه ، بمعدل نمو حقيقى (مقومًا بالأسعار الثابتة) يبلغ (٤,٥٪) ، وذلك على النحو الموضح بالقائمتين (١) و(٢) .

(المادة الثانية)

يُعمد برنامج شراء الأصول غير المالية (الاستخدامات الاستثمارية) بخطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بمجموع ١٢٥٠ مليار جنيه ، منه ٣١٧ مليار جنيه لقطاع الأعمال الخاص والتعاونى ، و٩٣٣ مليار جنيه للاستثمارات العامة ، منها ٣٥٨ مليار جنيه استثمارات الحكومة

(ويمول عجز الموازنة منها ٢١٠ مليارات جنيه) ، ٢٦٩ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية ،
نحو ٨١ مليار جنيه للشركات العامة ، ٢٢٥ مليار جنيه لاستثمارات مركزية أخرى ،
وذلك على النحو الموضح بقائمة الاستثمارات (قائمة رقم ٣) .

(المادة الثالثة)

تتولى الخزانة العامة توفير التمويل اللازم لجهات الإسناد التابعة للجهاز
الحكوى ، كما يتولى بنك الاستثمار القومى توفير التمويل اللازم للهيئات الاقتصادية ،
والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣
فى حدود التزاماته التمويلية بالخطة ، ووفقاً لما هو موضح بالقائمة (٤) ،
وتقوم جهات الإسناد المشار إليها بتنفيذ الاستثمارات المخصصة لها
لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

وتظل الجهات الممولة من بنك الاستثمار القومى مسئولة عن إيداع
أو تضمين حسابات بنك الاستثمار القومى الموارد الاستثمارية المستهدفة بهذه الخطة
حسب برامج زمنية يتم الاتفاق عليها مع البنك وكذلك الموارد التى لم تحصل
حتى ٢٠٢١/٦/٣٠

(المادة الرابعة)

يجوز لبنك الاستثمار القومى - وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية - إتاحة التمويل للدفعات المقدمة وتسوية المستحقات عن الأعمال التى تمت خلال سنوات سابقة ولم تواجه بتمويل خلال سنوات التنفيذ ، وذلك لمشروعات الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وذلك خصماً على الاعتمادات الإجمالية المخصصة لذلك بموازنة بنك الاستثمار القومى لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

(المادة الخامسة)

يُحظر على أى من الجهات إجراء مقاصة عن مستحقاتها من الموارد التى تودع أو تضمن حساب بنك الاستثمار القومى وفقاً للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومى والتى يأذن البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدامات الاستثمارية العامة .

(المادة السادسة)

تُفصل أهداف الخطة وفقاً للإطار الوارد بمواد هذا القانون والبيانات الواردة عن خطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ضمن قائمة المشروعات الواردة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة السابعة)

تُعتبر الاعتمادات الاستثمارية لموازنات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وحدة واحدة ، ولا يتطلب النقل من جهة الإسناد إلى أخرى استصدار قانون ، وإنما يتم ذلك بناءً على طلب الوزير المختص وموافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية

إذا كان النقل من جهة إسناد إلى أخرى فى نطاق اختصاص ومسئوليات الوزير .
وفى ما عدا ذلك يتم النقل بموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط
والتنمية الاقتصادية .

وتعتبر التأشيرات العامة الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ،
وتسرى على الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام المعاملة بالقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، كما تسرى التأشيرات العامة الملحقة بقانون الموازنة
العامة للدولة لهذه السنة على الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية
وصناديق التمويل الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة ، وذلك فيما يتعلق بالاستخدامات
الاستثمارية الواردة بالخطة .

(المادة الثامنة)

يجوز بناءً على طلب الوزير المختص أن يستبدل بأحد المشروعات الواردة بالخطة
مشروعاً آخر وإضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتى أو تمويل من الصناديق المنشأة
لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو من الخزنة العامة
أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية بخلاف الموارد الإضافية التى
تتوافر لدى بنك الاستثمار القومى بالنسبة لمشروعات الهيئات الاقتصادية ومشروعات
الوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣
وبموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية
وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى بذلك .

(المادة التاسعة)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من أول يوليو ٢٠٢١

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٤٤٢ هـ .

(الموافق ٣٠ يونية سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسى

قائمة (١) الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري للفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢/٢٠٢١

(بالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

	معدل النمو الحقيقي (%)				٢٠٢١/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٢١/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	البيان
	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨												
الموارد :																
النتائج المحلى الاجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٤,٤	١,٣	٢,٥	٥,١	٥,٣	٦٦٣٧,٦	٥٩٧٧,٥	٥٥٦٣,٥	٥١٧٥,١	٤٣٤٤,٩	٤٤١٧,١	١٥٢,٥	١٠٢,٥	١٠٢,٥	٥٢,٩
صافي الضرائب غير المباشرة	٥,٤	٢,٨	٣,٥٧	٥,٦	٥,٣	٧١٥٥,٦	٦٣١٥,٥	٥٨٥٥,٥	٥٣٢٢,١	٤٤٣٧,٤	٤٤٧٥,٥	٤٤٣٧,٤	٤٤٣٧,٤	٤٤٣٧,٤	٤٤٧٥,٥
النتائج المحلى الاجمالي بسعر السوق	١,٠	١,٨	١,٧	١,٠	١,٠	١١٣٣,٤	١١٥١,٧	١٢٥٩,١	١٣٣٩,٩	١٣٥٢,١	١٣٥٢,١	١٣٣٩,٩	١٣٥٢,١	١٣٥٢,١	١٣٥٢,١
الواردات من السلع والخدمات	٤,٥	٠,٩	٠,٩	٢,٢	٦,٥	٨٣٩١,٥	٧٤٢١,٧	٧٠٦٤,١	٦٦٩٢,٥	٥٧٤٥,٥	٤٤٨٧,٥	٤٤٨٧,٥	٤٤٨٧,٥	٤٤٨٧,٥	٤٤٨٧,٥	مجموع الوارد
الاستخدامات :																
الاستهلاك النهائي الخاص	٠,٩	٢,٢	٧,٢	١,٥	١,٥	٥٧٢٢,٧	٥٤٧٨,٢	٥٠٢٨,٥	٤٧٨٢,٦	٣٧٩١,٦	٣٠٥٧,٩	٣٧٩١,٦	٣٧٩١,٦	٣٠٥٧,٩	
الاستهلاك النهائي الحكومي	١,٢	٩,٣	٦,٧	٢,٨	١,٧	٥٧٥٥,٥	٥٢٥٥,٥	٤٦٢٢,٩	٤٥٧,٧	٣٧٥,٦	٣٧٥,٦	٤٥٧,٧	٣٧٥,٦	٣٧٥,٦	
مجموع الاستهلاك النهائي	١,٠	٣,٥	٧,٢	١,٦	١,٦	٦٣٢٧,٧	٦٠٠٨,٢	٥٤٩١,٤	٤٧٩١,٣	٤١٦٢,٢	٣٤٠٨,١	٤١٦٢,٢	٤١٦٢,٢	٣٤٠٨,١	
الاستثمار الثابت	٣,٧	١,٤	٢,٩	١,٤	١,٩	١٧٥٥,٥	٨٣٦,٨	٧٩٦,٤	٩٥٧,٨	٧٢١,١	٥١٤,٣	٧٢١,١	٧٢١,١	٥١٤,٣	
التغير في المخزون	
التغير في المخزون	
مجموع الاستثمار	٣,٧	٢,٣	٢,٩	١,٤	١,٩	١٧٥٥,٥	٨٣٦,٨	٨٠٤,٤	٩١٩,٣	٧٣٩,١	٥٣٥,٥	٧٣٩,١	٧٣٩,١	٥٣٥,٥	
المواردات من السلع والخدمات	٠,٨	٣١,٥	٢١,٧	٢,٢	٦,١	٦٨١,٢	٦٣٦,٧	٧٣٧,٣	٩٣١,٤	٨٢٩,٢	٥٤٨,٩	٩٣١,٤	٨٢٩,٢	٥٤٨,٩	
مجموع الاستخدامات	٤,٥	٠,٩	٠,٩	٢,٢	٦,٥	٨٣٩١,٥	٧٤٢١,٧	٧٠٦٤,١	٦٦٩٢,٥	٥٧٤٥,٥	٤٤٨٧,٥	٤٤٨٧,٥	٤٤٨٧,٥	٤٤٨٧,٥	

(*) بالأسعار الثابتة / باستبعاد أثر الزيادة في الأسعار.

قائمة (٢)

الإنتاج والنتائج ومعدل نموها

في خطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١

(بتكلفة العوامل والأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

الناتج المحلي الإجمالي		إجمالي الإنتاج المحلي		القطاعات
معدل النمو الحقيقي (%)	القيمة	معدل النمو الحقيقي (%)	القيمة	
٣,٨	٨٢٠,٦	٣,٦	١١١٨,٠	الزراعة والغابات والصيد
١,٨	٣٩٦,٨	١,٤	٤٤٥,٧	استخراج البترول والغاز وأخرى
٣,٥	١١٢٠,٦	٣,٥	٢٦١٥,٤	الصناعات التحويلية ومنتجات البترول
٢,٠	١١٢,٨	١,٩	١٨٠,٢	الكهرباء
٣,٥	٣٨,٧	٣,٤	٥٧,٥	المياه والصرف وإعادة الدوران
٨,١	٤٩٤,٣	٧,٨	١٠٤٢,٨	التشييد والبناء
٣,٨	٣٤٥,٦	٣,٦	٤٦٩,٠	النقل والتخزين
١٦,٠	١٧٥,٢	١٥,٦	٢٦٨,٦	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٤,٠	١٩,٨	٣,٨	٢٨,٦	المعلومات
٥,٦	٩٤,٦	٥,٥	٩٦,٤	قناة السويس
٣,٩	٩٩٨,٦	٣,٧	١١٤٠,٢	تجارة الجملة والتجزئة
٣,٤	٢٥٤,١	٣,٣	٢٧٤,٤	الوساطة المالية والأنشطة المساعدة
٣,٥	٤٩,٥	٣,٢	٥٣,٣	التأمين والتأمينات الاجتماعية

الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر (ج) في ٣٠ يونية سنة ٢٠٢١ ٩

الناتج المحلي الإجمالي		إجمالي الإنتاج المحلي		القطاعات
معدل النمو الحقيقي (%)	القيمة	معدل النمو الحقيقي (%)	القيمة	
٢٣,٦	٩١,٤	٢٣,٢	١١٩,٨	المطاعم والفنادق
٣,٤	٥٣٩,٩	٣,١	٥٨٨,٣	الملكية العقارية
٣,١	٢١٦,١	٢,٩	٣١٦,٧	خدمات الأعمال
٣,٠	٤٨٧,٠	٢,٨	٥٧٥,٧	الحكومة العامة
٤,٩	١٣٧,٧	٤,٧	١٤٦,٤	خدمات التعليم
٥,٦	١٧٤,٤	٥,٥	٢٤٩,٧	الخدمات الصحية
٤,١	٦٩,٩	٣,٩	١٢٤,١	الخدمات الأخرى
٤,٤	٦٦٣٧,٦	٤,٣	٩٩١٠,٨	الإجمالي

قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة

موزعة على

الاستثمارات					القطاعات الاقتصادية
الهيئات الاقتصادية	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة/الباب السادس)				
	جملة	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإداري	
١٩١٠,١	٢٥٠٩٦,٣	٢٧٠٦,١	٠,٤	٢٢٣٨٩,٨	الزراعة والري والصيد
٦٥,١	٢٩,٥	٢٩,٥	٠,٠	٠,٠	الاستخراجات
	٠,٠				(أ) البترول الخام
٦٥,١	٠,٠				(ب) الغاز الطبيعي
	٢٩,٥	٢٩,٥			(ج) استخراجات أخرى
٣٢,٥	٢٤٥,٧	٠,٥	٠,٠	٢٤٥,٢	الصناعات التحويلية
	٠,٠				(أ) تكرير البترول
٣٢,٥	٢٤٥,٧	٠,٥		٢٤٥,٢	(ب) تحويلية أخرى
٨٣٨٣,٥	٥٩٥١,٠			٥٩٥١,٠	الكهرباء
١٢٥٠,٦	٦٠٩١,٨	٢٧٨٦,٧		٣٣٠٥,١	المياه
١٥١٨,٤	٢٧٦٩٨,٩	٩٥٢٣,٠		١٨١٧٥,٩	الصرف الصحي
	٧٢٨٠,٨	٥٧٦٠,٠		١٥٢,٨	التشييد والبناء
١٥٩٠١٧,٣	٣٨٤٤٥,٧	٢٢٦٦٠,٣		١٥٧٨٥,٤	النقل والتخزين
٢٣٣٥,١	٢٥٨٤٦,١	٢٧٢,٠		٢٥٥٧٤,١	الاتصالات
١١٠٥,٥	٤٠٧١,٠	٢١٢,٧		٣٨٥٨,٣	المعلومات
١٣١٠٠,٠	٠,٠				قناة السويس
١٢١٥,١	٠,٠				تجارة الجملة والتجزئة
٦٨٧,٤	٥٢,٥	٥٢,٥			الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي ...
١٢,٠	١٣,٥	٨,٠		٥,٥	المطاعم والفنادق
٧٦٩,٠	٨٥٠٥,٥	٧٨٩٢,٨		٦١٢,٧	الأنشطة العقارية

في خطة ٢٠٢٢/٢٠٢١

القطاعات الاقتصادية

(مليون جنيه)

إجمالي الاستثمارات المستهدفة		استثمارات القطاع الخاص والتعاوني	جملة الاستثمارات العامة	العامة				
				استثمارات مركزية أخرى	الشركات العامة			القطاع العام (قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢)
					جملة	قباضة نوعية (تتبع الوزارات العنية)	قطاع الأعمال العام (قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١)	
(%)	قيمة							
٥,٩	٧٣٨٥٥,٤	٣٠٢٣٥,٠	٤٢٥٢٠,٤	١٦٥١٣,٠	١,٠			١,٠
٣,٩	٤٨٦٦٨,٩	٢٨٤٩٧,٢	١٠١٧١,٧	١٥٠٠,٠	٨٥٦٧,١	٤١٦٧,١	٠,٠	٤٤٠٠,٠
١,٠	١٢٤٩٢,٠	٦٥٩٢,٠	٥٩٠٠,٠	١٥٠٠,٠	٤٤٠٠,٠			٤٤٠٠,٠
٢,٨	٣٥٤١٥,١	٢١١٨٢,٩	٤٢٢٢,٢	٠,٠	٤١٦٧,١	٤١٦٧,١		
٠,١	٧٦١,٨	٧٢٢,٣	٣٩,٥	٠,٠	٠,٠			
١٠,١	١٢٥٧٢٨,٥	٤٨٤٦٥,٦	٧٧٢٧٢,٩	٣٧٤٠٠,٠	٤٩٥٩٤,٧	٤٤٧,٨	٣٤٦٠٠,٠	١٤٥٤٦,٩
١,٣	١٦٥٨٦,٧	٦٣٦٧,٠	١٠٢١٩,٧	٠,٠	١٠٢١٩,٧			١٠٢١٩,٧
٨,٧	١٠٩١٥١,٨	٤٢٠٩٨,٦	٦٧٠٥٣,٢	٣٧٤٠٠,٠	٣٩٢٧٥,٠	٤٤٧,٨	٣٤٦٠٠,٠	٤٣٢٧,٢
٣,٤	٤٢٩٥٢,٩	٦٥٢,٣	٤٢٣٠٠,٦	٢٠٦٠٠,٠	٧٣٦٦,١	٧٣٦٦,١		
١,٧	٢٠٩٤٩,٤	٧,٠	٢٠٩٤٢,٤	١٣٦٠٠,٠	٠,٠			
٨,٥	١٠٥٨٢٢,٣	١٥,٠	١٠٥٨١٧,٣	٧٦٦٠٠,٠	٠,٠			
٤,٠	٥٠٠١٣,٠	١٧٧٢٧,٥	٣٢٢٣٥,٥	٢٣٢٩٤,٧	١٦٥٠,٠		١٠٠٠,٠	٦٥٠,٠
١٩,٦	٢٤٤٧٢٣,٥	٢٢٢١٥,٦	٢٢٢٥٠٧,٩	١٨٢٠٠,٠	٦٨٤٤,٩	١٩٩٤,٩	١٥٠٠,٠	٣٣٥٠,٠
٤,٨	٦٠٠٥٥,٥	٣٠٨١٦,٣	٢٩٢٢٩,٢	٥٨,٠	٠,٠			
٠,٥	٦٣٩١,١	١٢١٤,٦	٥١٧٦,٥		٠,٠			
١,١	١٣٢٥٠,٠	٠,٠	١٣٢٥٠,٠	١٥٠,٠	٠,٠			
١,٤	١٨١١٧,٥	١٦٦٣٩,٧	١٤٧٧,٨	٢٠٢,٧	٦٠,٠			٦٠,٠
٠,٩	١٠٧٤٦,٢	٩٠٠٦,٣	١٧٢٩,٩		١٠٠٠,٠		١٠٠٠,٠	
٠,٧	٨٤٧٦,١	٦٩٥٠,٦	١٥٢٥,٥		١٥٠٠,٠		١٥٠٠,٠	
٦,٦	٨٢٢٩٠,٩	٦١٠١٦,٤	٢١٢٧٤,٥	١٢٠٠٠,٠	٠,٠			

١٢ الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر (ج) في ٣٠ يونية سنة ٢٠٢١

الاستثمارات					القطاعات الاقتصادية
الهيئات الاقتصادية	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة/الباب السادس)				
	جملة	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإداري	
					خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية
٧٦٩٠٢,٤	٢٠٨٧٧٥,١	٦٢١٠٦,٧	٢١٢٩٣,٢	١٢٤٣٧٥,٢	
١٩٤٧,٩	٥٤٢٤٣,٥	٢٤١١١,٧	١٠٠٠,٠	٢٩١٣١,٨	(أ) خدمات التعليم
٢٥٨١,١	٥١٥٤١,٩	٦٩٠٦,٥		٤٤٦٣٥,٤	(ب) الخدمات الصحية
٧٢٣٧٣,٤	١٠٢٩٨٩,٧	٣٢٠٨٨,٥	٢٠٢٩٣,٢	٥٠٦٠٨,٠	(ج) خدمات أخرى (*)
٢٦٩٣٠٤,٠	٣٥٨١١٣,٤	١١٥٠٢٠,٨	٢١٢٩٣,٦	٢٢١٧٩٩,٠	الإجمالي العام

(* متضمنة مبلغ ٩٨٠٦,٧ مليون جنيهه احتياطات عامة غير موزعة، ٦٠٠٠ مليون جنيهه تعويضات.

الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر (ج) في ٣٠ يونية سنة ٢٠٢١ ١٣

إجمالي الاستثمارات المستهدفة		استثمارات القطاع الخاص والتعاوني	جملة الاستثمارات العامة	العامة				
				استثمارات مركزية أخرى	الشركات العامة			
					جملة	قايضة نوعية (تتبع الوزارات المنية)	قطاع الأعمال العام (قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١)	قطاع العام (قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢)
٢٧,٠	٣٣٧٨٨٨,٨	٣٣٤٣٠,٩	٣٠٤٤٥٧,٩	١٤٧٨١,٦	٣٩٩٨,٨	٠,٠	٠,٠	٣٩٩٨,٨
٥,٢	٦٥٢٩٦,٧	٨٩٠٧,٩	٥٦٣٨٨,٨	١٩٧,٤	٠,٠			
٥,١	٦٤٣٦٠,٢	١٠٠٠٣,٠	٥٤٣٥٧,٢	٢٣٤,٢	٠,٠			
١٦,٧	٢٠٨٢٣١,٩	١٤٥٢٠,٠	١٩٣٧١١,٩	١٤٣٥٠,٠	٣٩٩٨,٨			٣٩٩٨,٨
١٠٠,٠	١٢٥٠٠٠٠,٠	٣١٧٠٠٠,٠	٩٣٣٠٠٠,٠	٢٢٥٠٠٠,٠	٨٠٥٨٢,٦	١٣٩٧٥,٩	٣٩٦٠٠,٠	٢٧٠٠٦,٧

